• مرزوق الغانم مترئساً الجلسة

• نايف الحجرف متحدثاً

• جنان بوشهري وعادل الدمخي

أقر قانون هيئة الغذاء في مداولته الثانية... ورفض رفع الحصانة عن النائبين عسكر والمويزري

المجلس يوافق على فتح اعتمادات اضافية للصحة والنفط والتعليم

كتب عبدالله السلمان و حمد الحمدان:

ناقش مجلس الأمة في جلسة أمس الطلب المقدم من الحكومة بشأن قضية تطاير الحصى وإجراءات معالجتها، حيث تعهدت الحكومة بالإصلاح والمحاسبة لما تعرضت له الشوارع والطرق.

كما أقر المجلس التعديلات المقدمة على قانون هيئة الغذاء بشأن تنظيم بيع واستيراد المنتجات الغذائية وإنشاء المختبرات.

ووافق المجلس على اعتماد تقديرات النفقات الرأسمالية في الميزانية العامة الجديدة، وكذلك فتح اعتماد اضافي لوزارات الصحة والتعليم العالي والنفط حيث تم التصويت بموافقة 50 وعدم موافقة 5 ، وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

ارقام ومعلومات

ابرز ما تم تداوله في جلسة أمس من ارقام ومعلومات خلال مناقشة الاعتماد التكميلي لعدد من الوزارات:

– 417 مشروعاً لم يتم تنفيذها بسبب عدم صرف ميزانية لها
– 117 مشروعاً لم يقدم لها مستندات
– 186 مشروعاً مازالت معلقة
– 2 مليار دينار صرفت للادوية طوال السنوات العشر السابقة
– 21 مليار دينار قيمة ادوية تالفة على مدار سنوات عدة
– 19مليار دينار صرفت على الطرق والشوارع طوال السنوات الماضية
– منح اعتمادات اضافية لوزارات الصحة والتعليم العالي والنفط
– 900 مليون دينار للنفط منها 600 لتسوية حساب العهد
– 67 مليون عجزا في السنة المالية الحالية بسبب استنفاد الاموال للبعثات الخارجية
– اعتماد 319مليون دينار لوزارة الصحة، منها 100مليون للأدوية و200 مليون رسوم سداد للعلاج بالخارج و19 مليونا تسديد مستحقات لتأمين المتقاعدين «عافية».

افتتح رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الجلسة التكميلية امس الاربعاء عند الساعة التاسعة والنصف بعد ان كان قد رفعها لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب وتلا الأمين العام اسماء الاعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين بدون إذن او اخطار.

وانتقل المجلس لمناقشة تقرير اللجنة التشريعية برفع الحصانة النيابية عن عسكر العنزي في جنح تيماء.

خالد الشطي:

الواقعة ان العضو حاز على اطعمة من شركة الشامية واللجنة رفعت الحصانة عن النائب وبالامس قدم للجنة العضو تنازلاً من قبل المدير المخول بالتوقيع للشركة الشاكية بمعنى انه تم التنازل عن القضية من قبل الشركة الشاكية القضية هي دين مدني ويجب الا ترفع الحصانة عن العضو إلا اذا كانت فيها شق جنائي.

مرزوق الغانم: من يوافق على رفع الحصانة عن النائب عسكر العنزي يرفع ايده.

12 من 39، عدم الموافقة على رفع الحصانة عن النائب عسكر العنزي.

التقرير الثاني للجنة عن رفع الحصانة عن النائب شعيب المويزري في القضية «2019/260» حصر نيابة الاعلام.

خالد الشطي «مقرر اللجنة»:

قرار اللجنة عدم الموافقة على رفع الحصانة والقضية مرفوعة من الوزيرة جنان بوشهري.

شعيب المويزري: اطالب برفع الحصانة عني لانها اتهامات بترسية مناقصات وعقود في عهدي وهذا لم يتم وأؤكد انه لم يتم ترسية اي مناقصة بعهدي.

جنان بوشهري: اشكر النائب شعيب المويزري على تأكيده بحقي في التقاضي وكذلك اؤكد على حق النائب شعيب في استخدام ادواته الدستورية ولكن ومع كامل تقديري له وجه لي اتهامات مجرمة قانونا خرجت عن النقد لأدائي التنفيذي والسياسي وطالت شخصي ونزاهتي وامانتي وقسمي الدستوري ولجوئي للقضاء لم اقصد منه الاساءة له أو تعطيل حق النائب في المساءلة السياسية ولكن ما بين الرأي والطعن والذم خيط رفيع وما كان ذهابي للقضاء إلا لسبب واحد وهو ابراء ذمتي وسلامة موقفي.

بدر الملا: سجلت للحديث لسبب واحد لانها حالة فريدة من نوعها يسجل شكوى جنائية ضد نائب مجلس الامة بسبب سؤال برلماني ونحتاج ان نبدي رأينا فيها.

5 من 37 عدم موافقة على فتح باب النقاش.

مرزوق الغانم: رأي اللجنة تبحث الكيدية من عدمها والشكوى المرفوعة مرفوعة بصفتها الشخصية.

11 من 39 عدم موافقة على رفع الحصانة عن النائب شعيب المويزري.

وانتقل المجلس إلى بند الاسئلة.

رياض العدساني: بخصوص اقرار الوثيقة الاقتصادية التي تأثر بها المواطن البسيط ونطلب من رئيس الوزراء والوزراء الا يمسوا جيب المواطن او اقرار الضرائب او فرض رسوم جديدة خاصة فيما يتعلق بخصخصة الصحة والتعليم والحكومة تريد خصخصة بعض القطاعات واعطاءها لبعض التجار.

وزير الصحة ردا على سؤال النواب:

صح ان هناك بعض المناطق عدد الوافدين فيهااكثر من عدد المواطنين وإن شاء الله في القريب العاجل سنعالج هذه القضية وفيما يخص زيادة الكوادر نحن نعمل على هذا وفيما يخص ان المواطن يعالج في اي مستوصف هذا الامر في العام مطبقينه بس يكون بعد فترة الدوام الرسمي اي بعد الساعة الواحدة.

عادل الدمخي: شكراً لوزير الصحة على هذا ايضا نتمنى ألا يكون فقط بعد فترة الدوام الرسمي نبي يتم الفتح ايضا اثناء العمل الرسمي.

سؤال النائب صالح عاشور حول ايجار القسائم الصناعية:

صالح عاشور: الحكومة تفرض رسوم ضالية على الجمعيات التعاونية والقسائم الصناعية بأسعار لا تتجاوز 100 و400 فلس للمتر، والكل يعرف ان القسائم الصناعية يتم تأجيرها بألاف الدنانير والكل يعرف موضوع الأفنيوز وموضوع ايكيا حيث رفع السعر من 150 ألف إلى 300 ألف وهو مؤجر بـ 1000 دينار من الدولة.

أحمد الفضل: مبعث السؤال هو احصائية تحصلت عليها فيما يتعلق بالارقام هناك 126ألف طلب حالة حجز سيارة، و112 ألف حالة منع سفر وضبط واحضار.

وفي المقابل لفت نظري نشر لاحصائية تتحدث عن مبالغ كبيرة للجمعيات فهل ساعدت هذه المبالغ في سد النقص الحاصل عندنا فسألت عن الارقام التي تحصلت عليها الجمعيات فبلغ مجموعها من 2012 إلى 2016 أكثر من 716 مليون دينار صرف منها 90٪ خارج الكويت وبقى منها اكثر من 71 مليون دينار رغم كل حالات العوز والبدون المحتاجين والديون المدنية على البسطاء ومحدودي الدخل ولا أجد استفادة لهذه الجهات من

• مرزوق الغانم وحامد العازمي ومريم العقيل وحديث مشترك

• بوشهري: رصف الشوارع سيبدأ في أبريل المقبل

الجمعيات الخيرية فلدي مشكلة في توزيع الاموال وفوق المليارى دولار جمعوت خلال الخمس سنوات اين ذهبت هل ذهبت في مصارف ارهاب فهل هناك رقابة من الحكومة على هذه الاموال؟

سعد الخراز وزير الشؤون: الجمعيات الخيرية مختصة بجميع التبرعات ومتابعة من قبل وزارة الشؤون والصرف يكون وفق قرار اشهارها سواء بالصرف خارج او داخل الدولة.

عملية توجيه الاموال تكون بالتنسيق مع وزارة الخارجية ولا يتم الموافقة على انشاء اي مشروع الا بموافقة وزارة الخارجية وفق المنظومة الامنية لدى وزارة الخارجية، حققنا نتائج جيدة وذكر وزير الخارجية ان وفوداً خارجية زارت الكويت واشادت بتنظيم الانشطة الخارجية.

فيما يتعلق بالداخل فهناك تنسيق مع وزارة الشؤون لتوجيه هذه المبالغ للمحتاجين واصحاب العوز.

احمد الفضل: ارجو من الوزير سرعة وضع هذه الخطة فنحن نمارس العمل الخيري منذ اكثر من 50 سنة الناس مقبلة على عمل الخير وهذا ينبغي استغلاله لتحويل المبالغ للمستحقين فقط وارجو الربط مع الجهات المعنية لمعرفة الحالات المحتاجة.

لاريد ان اعرف تفاصيل المنظومة الامنية ولكن اريد معرفة هل تصرف الاموال على الارهاب سمعنا دواوين تجمع اموالا لتجهيز 12 الف غازي ودعم الجماعات الارهابية في سورية.

وانتقل المجلس الى مناقشة تقارير لجنة الميزانيات.

عدنان عبدالصمد:

الهدف من اقرار هذا التقرير هو تمكين الحكومة في تنفيذ مشروعاتها الانشائية كالطرق والمستشفيات وغير الانشائية دون تأخير في تنفيذ مشاريعها واحد اسبابها هو التأخر في اقرار الميزانية في موعدها المقرر في اول ابريل من كل عام.

اللجنة تلاحظ تكرار تسجيل ديوان المحاسبة لملاحظة تأخير المشروعات خلال مرحلتي التخطيط والتنفيذ، نتيجة لتراخيها في استكمال الخطوات المطلوبة، وأصفا اياها بأنها من الموضوعات عالية المخاطر.

وبلغت مصروفات هذا الباب نحو 3 مليارات و200 مليون دينار وعدد المشروعات الانشائية 453 مشروعاً.

وكنا نتمنى حسم هذا الموضوع ولكن ليس كل ما يتمناه المرء يدركه وتثمن اللجنة وقف الصرف على حساب العهد وهو خطوة في الطريق الصحيح واللجنة ترى ضرورة اعادة النظر في تقديرات ارقام الميزانية الجديدة 2020/2019 لتكون الارقام فعلية تقاديا للصرف على حساب العهد وتقدمت الحكومة بـ 3 اعتمادات اضافية على ميزانيات 3 جهات وهي الصحة والنفط التعليم.

وعلى الرغم من ذلك فان اللجنة شددت على ضرورة اتخاذ تلك الجهات الخطوات التي تكفل عدم تكرار ذلك مستقبلا، والا تتوسع الحكومة بالاعتمادات التكميلية.

الاعتماد الاضافي لوزارة النفط 900 مليون دينار.

الاعتماد الاضافي لوزارة الصحة 319 مليونا و500 ألف دينار.

الاعتماد الاضافي لوزارة التربية والتعليم 53 مليونا و195 ألف دينار.

وزير المالية د. نايف الحجرف:

للسنة الثالثة يتم انجاز مبالغ المشاريع الانشائية والصيانة وشراء الآلات والمعدات قبل موعد الميزانية.

رفعت الجلسة للصلاة.

استؤنفت الجلسة برئاسة مرزوق الغانم:

مرزوق الغانم:

اثناء وجودي عندصاحب السمو انا والنائبين بدر الملا وعبدالله الكندري اذكر ان تقارير لجنة الميزانيات لها صفة الاستعجال ومرتبطة بالصحة والتعليم وينتج عن عدم اقرارها ضرر في مرضي وفي المبتعثين ولست انا من صاحب القرار ولا مكتب المجلس، صاحب القرار المجلس، وعندي طلب بتأجيل الموضوع ولابد ان تقر هذه التقارير قبل 4/1 حتى لا نؤجلها الى الغد.

محمد الدلال: أمل ان يكون لباكر

مرزوق الغانم: من هذه التقارير ما يخص المرأة والمبتعثين.

اسامة الشاهين: نتعرض لنوع من الارهاب في الميزانيات واما تصوت على هذه الميزانيات والا انت ضد المواطن في التعليم والصحة والان النفقات الرأسمالية 326 مليون دينار للطرق الجديدة بالرغم من اننا نكبتنا في شوارعنا ولا نعرف ماذا حصل بالسابق حول الشوارع، وهل يستمر الديوان الاميري بدور وزارة الاشغال وهذا دليل فشل الجهات المعنية بجهاز الانشاء بالبلد.

صلاح خورشيد: هناك تقرير قدم حول تجاوزات وزارة الصحة من 7 بنود ويجب استعجال طلب مناقشة هذا الموضوع خصوصا موضوع العلاج بالخارج، وهناك شخص ارسل 1800 حالة للعلاج بالخارج على حساب المال العام.

بدر الملا: الحكومة يجب ان تكون شفافة في الامور المالية، الا انها تريد خلط الامور، لكن هناك من الميزانيات لا تعد تكميلية الميزانية عندما تضم امور سابقة من سداد العهد، المادة 146 من الدستور تتكلم عن مبالغ زائدة عن التقديرات ديوان المحاسبة ينتقد الجهات الحكومية عندما لا تكون دقيقة في التقديرات.

وزير المالية: هذا ملف بحث ويبحث وبه جهد كبير بذل في مراسلات كثيرة من ديسمبر 2017 مع جميع الجهات الحكومية حول بند العهد المتراكم منذ 1993 الى اليوم، لمعالجة هذا الملف وعالجنا 720 مليونا وفي 341 مليونا في تقديرات الميزانية القادمة.

وانتقل المجلس للتصويت على تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن النفقات الرأسمالية وشراء الاصول غير المتداولة البالغة 3 مليارات دينار.

ووافق المجلس بالاجماع

ووافق المجلس على الاعتماد الاضافي لوزارة الصحة بقيمة 319 مليونا و500 ألف.

ووافق على الاعتماد الاضافي لوزارة النفط بمبلغ 900 مليون.

ووافق المجلس على الاعتماد الاضافي لوزارة التعليم العالي بمبلغ 53 مليونا و195 ألف دينار.

وجرى التصويت نداء بالاسم على تقارير لجنة الميزانيات الأربعة وكانت النتيجة كالتالي:

الحضور: 55

موافقة: 50

عدم موافقة: 5

موافقة ويحال إلى الحكومة والتوصيات الواردة

وزير المالية: تم طرح كثير من هذه المواضيع والملاحظات أثناء حضور رئيس الوزراء اجتماع لجنة الميزانيات وتم تشكيل لجنة لدراسة كافة هذه الملاحظات.

مرزوق الغانم: هناك سحب تقرير للجنة الشباب والرياضة لمزيد من الدراسة بشأن تطوير وخصخصة الرياضة والاحتراف.

موافقة

– سحب تقرير الداخلية والدفاع بشأن قوة الشرطة.

موافقة

وهناك طلب بشأن تقرير لجنة الاسكان بشأن تعديل المادة 29 مكررا في القانون 47 لسنة 1993 تمديد المهلة للجنة الاسكانية شهراً.

موافقة

وانتقل المجلس إلى مناقشة تقرير اللجنة الصحية بشأن تنظيم بيع واستيراد المنتجات الغذائية وانشاء المختبرات الحدودية من خلال قانون إنشاء هيئة الغذاء والتغذية.

• أثناء مناقشة الاعتمادات التكميلية للميزانية العامة

وزير الصحة: متفقون على وجوب انشاء مختبرات حكومية تقوم بفحص الأغذية وحرصاً على سلامة المواطنين فلذلك ان هيئة الغذاء هي من تقوم بإنشاء المختبرات ووزارة الصحة هي من تشرف عليها.

وجرى التصويت نداء بالاسم على المداولة الثانية لتعديل قانون هيئة الغذاء والتغذية وكانت النتيجة كالتالي:

الحضور 45

موافقة 43

عدم موافقة 1

امتناع 1

موافقة ويحال للحكومة

وانتقل المجلس لمناقشة طلب الحكومة لعرض خطواتها وإجراءاتها بشأن تطاير الحصى وإصلاح الطرق.

وزيرة الأشغال جنان بوشهري: السلطة التشريعية شركاؤنا بالعمل في المرحلة المقبلة، وهذا تضامن حكومي نيابي لدعم هذه القضية.

عندما توليت الوزارة في نهاية ديسمبر 2018 كان ملف الطرق له أولوية قصوى لدينا.

في الأسبوع الأول من أبريل المقبل ستبدأ عملية رصف الشوارع، واطلعت على كل تقارير اللجان السابقة من 2014 لدراسة هذه الظاهرة وخرجت بمجموعة من التوصيات وتأكدت من شيء أساس انني لست بحاجة لتشكيل لجنة فنية بل أن أدخل هذه التوصيات حيز التنفيذ، في ظل السرعة في التنفيذ الفوري، والخيار الثاني الاصلاح على قواعد سليمة استناداً للجان المشكلة من 2014 خطة العمل تكونت من 7 محاور هي رقابة وضبط الجودة، ومكونات الاسفلت والمواصفات الخاصة بالاسفلت، مصانع الأسفلت، ومختبر الاسفلت والتعاقدات.

المحور الثاني:

يتكون من مكونات الأسفلت، دار لغط كثير حول البيتومين، وحرصنا على أخذ عينة من البيتومين الكويتي إلى خارج الكويت لفحصه وتأكد لنا أنه جيد، وكذلك صلبوخ الكويت وتأكد أن الصلبوخ لا توجد به مشاكل.

وهذا كان استنادا إلى المواصفات العالمية، اذن أين المشكلة؟

المحور الثالث: «المواصفات»:

المواصفات الكويتية القديمة كانت تسمح باستخدام الرمل الطبيعي، الحين تم استبعاد الرمل من الاسفلت وفق المواصفات العالمية، وتمت اضافة محسن البالليمر إلى الاسفلت وتم ادخال اختبارات جديدة، وحرصت على ذلك كله ان يخضع للاختبارات العالمية، ومن 1/14 تم اعتماد المواصفات الفنية.

المحور الرابع: «مصانع الأسفلت»:

لدينا 24 مصنعاً للاسفلت، وذهبنا إليبا ودرسنا قدرتها لانتاج الاسفلت بالمواصفات التي اعتمدناها، وعندنا 4 مصانع جاهزة لانتاج الاسفلت بالمواصفات التي تم اعتمادها، و4 مصانع أخرى تحتاج إلى تعديلات خفيفة ومثلها تحتاج إلى تعديلات كثيرة و4 أخرى تحتاج إلى تعديلات جذرية.

كل مصنع لا ينفذ هذه المواصفات يستبعد من التعاقد مع وزارة الأشغال.

المحور الخامس: «المختبر»

يجب ان نوجد مختبراً معتمداً عالمياً ومستقلاً ولا يكون به تعارض مصالح مع المصانع أو المقاولين.

ولزاما على المصانع ان تكون فحوصاتها من خلال هذا المختبر المعتمد عالمياً، والمركز الحكومي الذي بدأنا على إعادة تأهيله من حيث المعدات والأجهزة، ونعمل على ايجاد كراسة تأهيل بشروط ومواصفات عالمية لخلق مواصفات جيدة تحت رقابة المركز الحكومي ضمن ضوابط وشروط بكراسة يتم الإعلان عنها، وهذا كله تم البدء فيه.

المحور السادس: «الإجراءات التعاقدية»

وجدنا ان هناك عقوداً سارية تغطي بعض الطرق ووجدنا ان هناك عقوداً تحت الضمان العشري، وبالتالي العقد والمقاول ملزم بإعادة رصف الشارع على حسابه ومن دون ان تدفع الدولة أي كلفة، وبعض العقود غير ذلك لابد من تعديلها ولكن هذا يتطلب عمل أمر تغييري عليها.

انتهينا من تخصيص مبلغ مالي من خلال وزارة المالية لإعطاء أوامر عمل لشركات أخرى لإصلاح الضرر من أجل السرعة وعامل الوقت.

وأؤكد أنه فيما يتعلق بجزئية الأوامر التغييرية حصلنا على موافقة ديوان المحاسبة وأعطانا موافقة سريعة لإصدار أوامر العمل لاستكمال الإجراءات.

المحور السابع: «التنفيذ»

الأسبوع الأول من شهر 4 سنبدأ أعمال التنفيذ في رصف الشوارع، وفق الطاقة الانتاجية للمصانع، ولدينا تنسيق مع وزارة الداخلية لأعمال غلق الحارات للقيام بالرصف.

والاغلاق ستكون مدته 12 ساعة وفقاً للمتطلبات العالمية.

الكثير من الأعضاء يتحدث عن المحاسبة وهي على محورين، الأول قياديين ومسؤولين في «الأشغال» والمحور الثاني هو الشركات والبعض ذهب الى هيئة مكافحة الفساد والبعض الآخر ذهب إلى الخدمة المدنية للتحقيق، ومعرفة مدى مسؤوليتهم عن الأضرار تمهيداً لأخذ الإجراءات.

على الدقباسي: نحن في الكويت تبين ان الفساد عم ليس في الشوارع فقط بل في كل مكان حتى عند باب بيتك، هذا يبين الوضع الحقيقي الذي نعيشه وأكبر دليل على كلامي عندما يأتي وزير الداخلية ويقول ان هذا الأمر كارثة في حق الشعب الكويتي، وهذا اعتراف من الحكومة بهذا الوضع المأساوي.

وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح: ذكر الأخ الفاضل كلامي ان هذه كارثة، ولكنني قلت هذه جريمة بحق الوطن، وشكلنا لجنة وتوصلت إلى نتائج وسيحاسب المقصرون كلهم سواء موظفين أو شركات.

عسكر العنزي: الأمر يحصل بدولة غنية وثرية وعند هطول الأمطار انكشفت الشوارع والأهم مصانع الأسفلت ما عليها رقابة من وزارة الأشغال ونحمل الوزارة المسؤولية.

ثامر السويط: وكل حصاة في شوارع الكويت تتحمل مسؤوليتها وزارة الأشغال وهذه نتيجة تراكم قرارات في الوزارة، وفي أول يوم عمل لي بوزارة الأشغال كنت في موقع سفلتة شارع وبعد أن رفضناها بعد ربع ساعة نقلنا من الموقع لمشروع آخر.

جنان بوشهري: نؤكد كل الملاحظات محط اهتمام وبالبداية انا قلت لم اشكل لجنة جديدة بل ذهبت إلى اللجان ووضعت توصياتها حيز التنفيذ، والمحاسبة لن تتراجع الحكومة عنها، وفيما يتعلق بالوكيلة السابقة تم استدعاؤها، وتمت إحالة موضوعها لهيئة مكافحة الفساد، واخترت البدء على أسس علمية، وأوقفنا استخدام الرمل في الشوارع، واليوم فيه رقابة على المصانع ومواقع العمل.

الغانم: ترفع الجلسة إلى يوم 27 مارس الحالي.

• وزير المالية: عالجنا 720 مليون دينار في حساب العهد

• الخراز: التبرعات الخارجية للجمعيات الخيرية تتم بالتنسيق مع «الخارجية»